تحديات مؤسسة الزكاة المعاصرة

محمد أشرف بودية

الجمعية التونسية لعلوم الزكاة

ذو الحجة 1440

تحديات مؤسسة الزكاة المعاصرة

تتعدد المؤسسات التي تعنى بفريضة الزكاة في العالم الإسلامي وتتنوع أشكالها. وفي الجمهورية التونسية تعتبر الجمعية التونسية لعلوم الزكاة أهم مؤسسة متخصصة في مجال الزكاة وهي الجمعية. ونحاول في هذه المداخلة أن نرصد ونحلل أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسة وأن نقترح الحلول بشأنها. ونستهل هذا البحث بنبذة تاريخية عن واقع الزكاة في تونس وظروف تأسيس الجمعية.

1. نبذة حول تاريخ ودواعي وظروف التأسيس

ان معرفة تاريخ الزكاة في تونس يعتبر أول نقطة لفهم واقع الزكاة اليوم. فتأسيس الجمعية هو نتيجة الى التسلسل التاريخي لواقع الزكاة في تونس.

1.1. الجانب التاريخي:

تأكد لنا من خلال الكثير من المصادر والمراجع أن مؤسسة الزكاة لم تكن موجودة بتونس قبل الاستقلال، ومن هذه المصادر:

إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان لأحمد بن أبي الضياف ج 5 – 6 وخاصة الباب المخصص لثورة علي بن غذاهم سنة 1864. فقد ذكر المؤلف أن السلطة الحاكمة في ذلك الوقت (أي قبل الحماية بعشرين سنة وما قبلها) كانت تكتفي بأخذ 36 ريالا تونسيا كل سنة عن كل سكان المدن والمداشر والقبائل والعروش، فأقدم الصادق باي على مضاعفة قيمة "المجبى" من 36 ريالا إلى 72 ريالا مما أدى إلى الثورة. ويذكر ابن أبي الضياف أن مؤسسة أخرى كانت موجودة بتونس هي إدارة الأوقاف التي التجأ الباي إلى الأخذ من أموالها لتسديد عجز الميزانية. في حين لا نجد كلاما عن مؤسسة الزكاة. وبالرجوع إلى كتب أخرى لم نجد أيضا ذكر لمؤسسة الزكاة. ومن هذه الكتب:

تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال لمحمد الهادي الشريف، الطبعة 3، دار سراس للنشر.

Histoire de l'Afrique du nord. Ch. André Julien –Paris, Payot.

Histoire de la Tunisie, Habib Boularés CERES

لم تكن للزكاة أية مؤسسة أو إدارة ضمن هياكل الدولة. ومن الممكن تقسيم المراحل التاريخية لجمع الزكاة وتوزيعها كما يلي:

قبل الاحتلال الفرنسي:

. 1) قيام الولاة والأمراء بإفريقية (تونس) في فترات القوة والاستقرار بجمع الزكاة وتوزيعها سواء في إطار ديوان الخراج أو بصفة مستقلة.

. 2) ظهور التَّكايا والبيمارستانات في العهد العثماني وتوظيف أموال الزكاة إلى جانب الأوقاف والهبات لتمويل المجهود الأهلي لفائدة الفقراء وأصحاب الاحتياجات وطلبة العلم والشيوخ.

في عهد الاحتلال الفرنسي:

. تخلت الدولة كليا عن دورها في جمع أموال الزكاة وتوزيعها.

. ظهور الجمعيات المدنية الخيرية وحرص العديد من المزكين والشيوخ على إيتاء فريضة الزكاة وخدمتها وتوظيفها للعمل الخيري والمجهود العلمي بل حتى لتمويل الحركة الوطنية ومساندة المعركة ضد الاحتلال الفرنسي.

. بعث المدارس وفتح فروع عديدة لجامع الزيتونة داخل البلاد.

بعد الاستقلال:

تخلي الدولة عن مساندة كل مجهود ديني بما في ذلك فريضة الزكاة، ومع ذلك استمرت جهود جمعية التضامن الاجتماعي في جمع الزكاة وتوزيعها على بعض مستحقيها.

بعد إزاحة الرئيس بورقيبة (نوفمبر 1987):

ظهرت محاولتان الأولى بمدينة صفاقس حين أسس عدد من الأهالي والشيوخ جمعية تعنى بجمع أموال الزكاة وتوزيعها وتكونت هيئة تأسيسية لهذه الجمعية سنة 1988 أسسها المرحوم أحمد بالأسود وكان من بين أعضائها السيد البشير بن جديدية الذي أفادنا بجملة من المعلومات من بينها أن الجمعية تمكنت في سنتها الأولى من جمع 300.000 دينار تونسي وفي العام الثاني جمعت مليار مليم. إلا أنها اصطدمت بمعارضة سياسية وإدارية من قبل الحزب المهيمن في ذلك الوقت ومن قبل والي صفاقس.

وفي مطلع التسعينات سعى عدد من العلماء على رأسهم المرحوم التهامي نقرة لإحداث صندوق لتستقل أموال الزكاة عن صندوق 26-26 الذي أحدثه الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي: وقد ورد في الصفحة 2 من كتاب صغير أصدره المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1992 ما يلي:" إحداث صناديق للزكاة على المستويات: الوطنية للجمهورية، والجهوية للولايات، والمحلية للمعتمديات، تشرف عليها وتديرها هيئات أمنية من ذوي الفضل والأمانة، تطوعت لهذا العمل الاجتماعي الخير احتسابا لله عز وجل، هو إنجاز جليل يسجله التاريخ لتونس العهد الجديد." إلا أن الحكومة في ذلك الوقت قد أوقفت هذا الصندوق واكتفت بصندوق 26-26.

. عمل جمعياتي محدود باستثناء صندوق الزكاة الموجود ضمن جمعية التعاون الخيري.

. إحداث صندوق 26 . 26 الذي كان كارثة بكل المقاييس أثرى به الناهبون والمفسدون من أعلى هرم السلطة إلى أسفله، واستفاد الوصوليون والمتزلفون منه، وحرم أغلب المستحقين من حقوقهم. وبقيت آثاره قروحا في نفوس التونسيين وعقدة تخيفهم من كل مجهود تشرف عليه الدولة.

2.1 دواعي تأسيس الجمعية التونسية لعلوم الزكاة:

بعد 14 جانفي 2011، أصبح من الممكن للمجتمع المدني أن يقوم بدوره بحرية، فكان منتدى الزكاة الأول من تنظيم الجمعية التونسية للمالية الإسلامية خلال شهر سبتمبر 2011 خطوة البداية التي تبين من خلالها الحاجة الأكيدة الى مؤسسة تعنى بفريضة الزكاة. واتضح ذلك من خلال جهل الأشخاص وخاصة الشركات بواجباتها المالية المفروضة. وعند المحاولات الأولى لتطبيق فريضة الزكاة، تضاعفت حاجة الشركات والأشخاص لهيكل يساعدهم على القيام بواجبهم الديني في مجال الزكاة. ومن خلال صعوبة الحوار بين محاسبي الشركات وبين الأئمة، اتضح التباين في تشخيص المسائل مما لا يمكن الشركة من التوصل الى احتساب زكاة أموالها بسهولة.

3.1 ظروف التأسيس:

تكونت الجمعية التونسية لعلوم الزكاة في شهر ماي 2012، وقد اهتمت بفقه الزكاة ومحاسبتها، والتوعية بفريضة الزكاة من خلال التنسيق بين مجموعة من الخبراء المحاسبين ومجموعة من الأئمة لمساعدة الأشخاص والشركات على احتساب زكاة أموالهم وتوعية كل أفراد المجتمع بهذه الفريضة الغائبة عن التطبيق الصحيح. ثم بدأت الجمعية بالضغط على الحكومات التونسية المتعاقبة لبعث مؤسسة الزكاة عبر وسائل الإعلام وعبر تنظيم ندوات دولية كل سنة وعبر التواصل مع الوزراء.

والجمعية التونسية لعلوم الزكاة جمعية علمية تعنى بفريضة الزكاة فقها ومحاسبة، تأسست سنة 2012. ومقرها بمدينة صفاقس، ولها ثلاث فروع الأول بتونس العاصمة والثاني بقفصة (الجنوب التونسي) والثالث بسوسة (جهة الساحل الشرقي) والرابع بنابل (الوطن القبلي).

2. نبذة حول أبرز إنجازات المؤسسة والمتعلقة بتطبيقات الزكاة خلال مسيرتها

يتمثل عمل الجمعية التونسية لعلوم الزكاة في نشر ثقافة الزكاة وتعتبر مرجع علمي في تونس في فقه ومحاسبة الزكاة، وقد تميزت بندواتها الدولية السنوية والحلقات التحسيسية التي تنظمها بالتعاون مع وزارة الشؤون الدينية للوعاظ والأئمة وقد طورت محاسبة زكاة الشركات بفضل مجموعة متميزة من الخبراء الشرعيين والمحاسبين. وكونت الجمعية هيئة شرعية ومحاسبية وطنية للنظر والتنسيق الوطني في المسائل المستحدثة في الزكاة وملاءمتها مع المذهب المالكي. وتمحور نشاط الجمعية حول خمس نقاط أساسية: التوعية بفريضة الزكاة، احتساب الزكاة للمؤسسات والأفراد، التكوين في مجال الزكاة، الإصدارات العلمية في مجال الزكاة، محاولة انشاء صندوق وطني للزكاة.

1.2 التوعية بفريضة الزكاة

قامت الجمعية التونسية لعلوم الزكاة بتنظيم ملتقيات وندوات وطنية ودولية. فقد سبق لها أن قامت بالمساهمة في تنظيم الدورات الأربع السابقة لملتقى صفاقس الدولي للمالية الإسلامية وذلك بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس وجامعة الزيتونة وجامعة صفاقس وجامعة قفصة والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدّة وجامعة الزاوية بليبيا. كما قامت بتنظيم أربع ندوات دولية

حول الزكاة بمدينة تونس، الأولى تحت عنوان " **أي دور لصندوق الزكاة؟ ...تجربة الشيخ صالح عبد الله كامل** "وذلك يوم 01 أفريل 2014 بمصرف الزيتونة بتونس العاصمة. وأما الندوة الثانية فكانت بالاشتراك مع جامعة الزيتونة وانعقدت تحت عنوان "**مصارف الزكاة...أي دور للتنمية؟**" وذلك يوم 22 أفريل 2015 بنزل أفريكا بتونس العاصمة، وكان من أبرز ضيوفها الدكتور محمد عبد الرازق مختار الأمين العام لديوان الزكاة السوداني، الذي قدم محاضرة حول مسيرة الزكاة في السودان. أما الندوة الثالثة فكانت هي أيضا بالاشتراك مع جامعة الزيتونة وانعقدت يومي 20 و21 أفريل 2016 بنزل جولدن توليب "المشتل" بتونس العاصمة وكانت تحت عنوان "**دور الزكاة في التشغيل والتنمية**"، وتميزت بثرائها وتنوع ضيوفها، فقد حضرها مديرو كل من صندوق الزكاة اللبناني، وصندوق الزكاة الأردني، وديوان الزكاة السوداني، ومعهد علوم الزكاة بالسودان، **و**صندوق الزكاة الكويتي، وصندوق الزكاة الليبي. وكانت مداخلاتهم حول تجربتهم في دعم التشغيل والتنمية. وأما الندوة الرابعة فقد انعقدت يومي 11 و12 أفريل 2017 بنزل جولدن توليب "المشتل" تحت عنوان "**زكاة الشركات والاقتصاد التضامني**" وقد أشرف عليها السيد وزير الشؤون الاجتماعية، وتضمنت مداخلات علمية قدمها خبراء من جامعة الزيتونة ومن المغرب والجزائر وحضرها ضيوف من السودان ومصر وليبيا.

ومن جانب آخر، انطلق بث برنامج بريد الزكاة منذ سنة 2016 ويتواصل إلى غاية هذه السنة (2019) في موسمه الثالث. وهو برنامج ديني علمي أسبوعي يذاع كل يوم خميس على موجات إذاعة الزيتونة للقرآن الكريم (الإذاعة المتخصصة في الشأن الديني الأكثر استماعا في تونس) من إعداد وتقديم إذاعة الزيتونة بالاشتراك مع الجمعية التونسية لعلوم الزكاة. وقد ناقش برنامج "بريد الزكاة" في موسمه الأول والثاني عديد المواضيع مثل "زكاة الثمار" و"زكاة العسل" و"زكاة الزيتون" و"زكاة الذهب والفضة" و"زكاة العقارات" و"زكاة الحبوب" و"زكاة المواشي"... وغيرها من المواضيع، كما واكب أنشطة الجمعية التونسية لعلوم الزكاة التحسيسية الوطنية والدولية. وفي الموسم الثالث وبطلب من عديد المستمعين ونظرا لضيق الوقت خصص مقدمي برنامج "بريد الزكاة" المجال ولمدة ساعة كاملة للإجابة عن تساؤلات المستمعين الفقهية حول الزكاة، وقد تم بث حوالي **120 حلقة خلال السنوات الثلاث 2016-2017-2018**

2.2 احتساب الزكاة للمؤسسات والأفراد

تقوم الجمعية التونسية لعلوم الزكاة باحتساب الزكاة مجانا للافراد والشركات ويخصص خبراءها الشرعيين والمحاسبين بين الحين والآخر حلقات لاحتساب الزكاة ثم يقع الاتصال بالمزكي وإبلاغه بمقدار زكاته. وبلغت عمليات الاحتساب أكثر من 2.000 عملية احتساب زكاة بصفة مجانية.

ثم تم بعث موزع صوتي خاص بخدمة "الو زكاة" 53.600.100 وهي خدمة متطورة تمكن الجمعية من حصر الاستفسارات والتساؤلات حول الزكاة وبدأ العمل بها من يوم 25 جوان 2016 وهي تتواصل إلى غاية اليوم (2019)

3.2 التكوين في مجال الزكاة

قامت الجمعية بالإشراف على تدريس مادة محاسبة الزكاة بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس لفائدة طلبة الإجازة وطلبة ماجستير البحث في الاقتصاد والمالية الإسلامية.

وتقوم بتنظيم دورات تدريبية حسب اتفاقية مع وزارة الشؤون الدينية لصالح الوعاظ والأئمة، وحصص تحسيسية في مجال الزكاة لفائدة مختلف الفئات العلمية والمهنية مساهمة في إحياء هذه الفريضة. كما نظمت دورات تدريبية مع مختلف المنظمات والهياكل المهنية الوطنية مثل هيئة الخبراء المحاسبين ومنظمة الأعراف واتحاد الفلاحين.

وقد تكون في الجمعية أكثر من 5000 متكون في فقه ومحاسبة الزكاة في دورات قطاعية وخاصة بالطلبة.

وسجلت الجمعية مشاركة حوالي 3000 إمام وواعظ ديني في دورات محاسبة زكاة التجارة سنة 2015 و3000 امام وواعظ ديني في دورات زكاة الشركات سنة 2016 و3000 امام وواعظ ديني في دورات زكاة الحرث لسنة 2018.

4.2 الإصدارات العلمية في مجال الزكاة

ابرمت الجمعية التونسية لعلوم الزكاة اتفاقية شراكة مع جامعة الزيتونة سنة 2015، وتم إثر ذلك تعاون كبير بين الجامعة والجمعية أسفر عن تنظيم لقاءات وملتقيات دولية تعنى بفريضة الزكاة. وساهمت الجمعية بتدريس مادة الزكاة في الجامعة.

كما ابرمت الجمعية اتفاقيات تعاون مع جامعات أخرى تم بمقتضاها قبول العديد من الطلبة في تربص داخل الجمعية وتأطيرهم في بحوثهم العلمية. وأشرف أعضاء الجمعية على تأطير العديد من المذكرات للحصول على شهادات جامعية في مختلف المستويات من الاجازة في المالية الإسلامية الى الخبرة في المحاسبة مرورا بشهادات الماجستير في المالية الإسلامية وذلك بالعديد من الجامعات بتونس.

وتصدر الجمعية نشرية "**سنابل**" في نسختين الأولى ورقية كل ثلاثة أشهر، وقد صدر منها 12 عددا، والثانية إلكترونية شهرية. وقد أصدرت الجمعية أربعة كتب الأول في مارس 2017 يحمل عنوان: "**الإطار الفقهي والمحاسبي لزكاة الأنشطة التجارية**" والثاني في شهر نوفمبر 2017 يحمل عنوان "**زكاة الأنشطة الفلاحية...دليل نظري وتطبيقي**" والثالث في شهر مارس 2018 يحمل عنوان "**زكاة الأنشطة التجارية والصناعية**" والرابع في شهر فيفري 2019 يحمل عنوان "**الحق المعلوم**".

5.2 محاولة انشاء صندوق وطني للزكاة

ساهمت الجمعية التونسية لعلوم الزكاة في كتابة مشروع قانون إحداث مؤسسة الزكاة التونسية وبعض مكونات المجتمع المدني وقد انعقد اجتماع بمقرها في أوت 2012 تم خلاله الاتفاق على الصفة النهائية لمشروع قانون بعث مؤسسة الزكاة. وانعقد أول مجلس وزاري بتاريخ 1 مارس 2013 للنظر في مشروع القانون وطلب بعض التعديلات. ثم انعقد مجلس وزاري ثاني بتاريخ 2 ماي 2014 والمصادقة على قانون الزكاة ومطالبة المجلس الوطني التأسيسي بالتسريع بالمصادقة على قانون بعث بيت الزكاة التونسي. ولكن المشروع لم يمر لأسباب سياسية.

ثم سنة 2016 أعدت الجمعية المشروع الثاني لقانون مؤسسة الزكاة التونسية، وحصلت على موافقة دار الإفتاء التونسية على مشروع القانون بعد التعديلات التي قدمت من قبل الجمعية التونسية لعلوم الزكاة وجامعة الزيتونة وتوجيهه لرئاسة الحكومة خلال شهر

ديسمبر 2016. وحاولت الجمعية الضغط لتمرير القانون ولكنها صدمت برفض من الحكومة لعرض هذا القانون على مجلس نواب الشعب.

وخلال سنة 2018، عدلت الجمعية من جديد في طلباتها، حيث صاغت فصلا ضمن قانون المالية يسمح للدولة بفتح حساب للزكاة ضمن الحسابات الحكومية حتى يتم جمع الأموال وصرفها في مصارفها الشرعية تحت اشراف وزارة المالية. وأعدت كل ظروف النجاح للمشروع. ولكن المشروع لم ير النور بعد بعد رفض مجلس النواب النظر في المشروع في جلسة عامة للمجلس.

واليوم، نحن في انتظار نتائج الانتخابات التشريعية القادمة حتى نحدد الخطوات القادمة للعمل على بعث مؤسسة مستقلة للزكاة بتونس.

6.2 العلاقات الخارجية:

شاركت الجمعية التونسية لعلوم الزكاة في أشغال المؤتمر الدولي الثاني حول المالية الإسلامية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي نظمته يومي 24 و25 أكتوبر 2014 كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الخامس بالرباط

شاركت الجمعية التونسية للزكاة في المؤتمر الدولي لتقويم مسيرة الزكاة وتطويرها بالسودان يومي 3 و4 مارس 2015 بالخرطوم إلى جانب العديد من العلماء والمفكرين وأصحاب التجربة والخبرة والمهتمين من جميع أقطار العالم الإسلامي في الزكاة.

شارك وفد من العلماء والشيوخ والخبراء المحاسبين بالجمعية التونسية لعلوم الزكاة وجامعة الزيتونة في الدورة التدريبية التي نظمها المعهد العالي لعلوم الزكاة السوداني بالخرطوم تحت إشراف الأمين العام لديوان الزكاة الدكتور محمد مختار عبد الرازق، وقد امتدت هذه الدورة أسبوعا كاملا، من يوم السبت 19 ديسمبر 2015 إلى يوم الجمعة 26 من نفس الشهر. وكان الهدف من هذه الزيارة أساسا هو تبادل الخبرات بين الأشقاء والتعاون والتنسيق بين ديوان الزكاة السوداني والجمعية التونسية لعلوم الزكاة وجامعة الزيتونة، والوقوف على مسيرة الزكاة بالسودان، هذه التجربة التي تعد مثالا يحتذى به في العالم الإسلامي.

شاركت الجمعية التونسية لعلوم الزكاة في الجلسة تأسيسية للاتحاد الدولي لتعظيم شعيرة الزكاة الذي انعقد بالخرطوم أيام 24 و25 و26 جانفي 2016 وانتخبت خلالها تونس ممثلة في الجمعية عضوا في مجلس إدارة الاتحاد العالمي لتعظيم شعيرة الزكاة و8 دول أخرى من بين حوالي 45 بلدا مشاركا.

شاركت الجمعية التونسية لعلوم الزكاة في فعاليات ندوة البركة الدولية السابعة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي وفي اجتماع مجلس إدارة الاتحاد العالمي لتعظيم شعيرة الزكاة بالمملكة العربية السعودية التي انعقدت بجدة يومي 13 و14 جوان 2016 وكان على رأس هذه الندوة الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية ورئيس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كما استضافت الندوة عديد الخبراء في مجال الاقتصاد الإسلامي من تونس وقطر ومصر والأردن.

شاركت الجمعية التونسية لعلوم الزكاة إلى جانب عدد من الدول العربية والإسلامية في الاجتماع الثاني للاتحاد العالمي لتعظيم شعيرة الزكاة في لبنان وذلك يومي 5 و6 أكتوبر 2016.

3. الأهداف المستقبلية

وتهدف الجمعية التونسية لعلوم الزكاة أن تتميز في خدمة فريضة الزكاة، وأن تكون الطرف الأكثر فعلا في التوعية بالزكاة، وأن تختص في احتساب الزكاة للأفراد والمؤسسات، وأن تساهم في إصدار قانون مؤسسة الزكاة التونسية. ويمر ذلك عبر المساهمة في المجهود العلمي المتعلق بالزكاة في تونس، وانجاز الدراسات العلمية المتعلقة بالزكاة خاصة في المجالات المستحدثة، والإقناع بفريضة الزكاة للوصول بأهل هذه البلاد الطيبة إلى أن يؤديها كل من تجب عليه من تلقاء نفسه وإلى إصدار قانون ينظم الزكاة. ولذلك تكون المشاريع المستقبلية للجمعية كالتالي:

تطوير العلاقات مع الوزارات والهياكل الرسمية والسياسية قصد انشاء مؤسسة الزكاة التونسية. والمساهمة في صياغة النصوص التشريعية المتعلقة ببعث مؤسسة الزكاة التونسية وإدارتها وتفعيلها بعد صدورها. ومواصلة التعاون مع وزارة الشؤون الدينية لتكوين الائمة والوعاظ.

دعم العنصر البشري المتميز والمتحمس لنشاط الجمعية والانتشار وطنيا ودوليا في كل الولايات. ومواصلة احتساب زكاة الأفراد والشركات. وتطوير العلاقات مع الجامعات والكليات بتونس وذلك بالتواصل مع الاساتذة مباشرة أو مع الكليات لتنظيم دورات تحسيسية للاساتذة الجامعيين والقيام بامتحانات وطنية للحصول على شهادة محاسب زكاة بالتعاون مع أحد الهياكل الرسمية.

حرصا على نشر فقه الزكاة وإثراء المعرفة الفقهية المشتركة والنفاذ لقاعدة واسعة من المهتمين بفقه الزكاة سنعمل على مواصلة إصدار نشرية إلكترونية تعنى بالآراء الفقهية للهيئة الشرعية والمحاسبية للجمعية. وللاستفادة من الخبرات العالمية في ميدان الزكاة المعاصرة سنسعى الى تطوير علاقات تعاون وشراكة مع مؤسسات الزكاة بالعالم والاستفادة من كل الفرص المتاحة. وحرصا على نشر فقه الزكاة وإثراء المعرفة الفقهية المشتركة في المجال نلتزم بتنظيم ندوة سنوية حول موضوع متعلق بالزكاة. وسعيا لاستقطاب المهارات والكفاءات الوطنية في المجال ولخلق فضاء حاضن لدعم الانتاج العلمي سنسعى لتكوين قاعدة بيانات للعلماء والمختصين في فقه الزكاة. ومساهمة في تفعيل فريضة الزكاة ولضمان حسن الالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية لاحتسابها وصرفها في مصارفها الشرعية ودعم الكفاءات سنسعى الى تكوين وتأهيل شبكة من المختصين الملتزمين في احتساب الزكاة. ولتبسيط المفاهيم المتعلقة بفريضة الزكاة وتقريبها من المطالبين بالزكاة ولنشر الوعي بأهمية هذه الفريضة ومقتضياتها سنحرص على القيام بحملات توعوية جماهيرية. ولتعميم الاستفادة من الانتاج الفقهي والعلمي للجمعية سنسعى الى إعداد محتوى تكويني في فقه الزكاة والحرص على نشره بمختلف الصيغ. وللتعريف بنشاط الجمعية ونشر فقه الزكاة وإثراء المعرفة الفقهية المشتركة سنعمل على بعث وتطوير موقع واب للجمعية يضع على ذمة المستخدمين نشاط الجمعية وإصداراتها وأعمال اللجنة الشرعية والمحاسبية للزكاة. وحرصا على نشر فقه الزكاة وإثراء المعرفة الفقهية المشتركة ودعم المكتبة الاسلامية التونسية سنسعى الى مواصلة إصدار عناوين في فقه الزكاة. ولكن تواجه الجمعية جملة من التحديات تتلخص في المبحث القادم.

4. التحديات التي تواجه الجمعية

تواجه الجمعية عدة تحديات لمواصلة نشاطها والوصول الى أهدافها المستقبلية تتلخص فيما يلي:

1.4 التحديات الداخلية

تمثل ندرة الاطارات البشرية المختصة في فقه الزكاة ومحاسبتها، وذلك نتيجة انعدام تدريس محاسبة الزكاة في تونس وغياب المراجع العلمية المحلية المهتمة بكيفية احتساب الزكاة أهم التحديات التي تواجه الجمعية خلال الفترة القادمة. ونلاحظ نقصا كبيرا في الموارد البشرية على مستوى التخصص الفقهي والمحاسبي المتعلق بالزكاة. وهذا ما يجعل الجمعية تفتقر الى رصيد بشري يمكنها من تحقيق أهدافها.

وفي ظل انعدام التمويل العمومي والمؤسساتي لمشاريع الجمعية، يرتكز تمويل الجمعية حاليا على منخرطيها ومدعميها المؤمنين بأهدافها السامية. وهذا التمويل محدود ولا يمكن الجمعية من الموارد المالية اللازمة للوصول الى أهدافها. فيقع التخلي على العديد من الأنشطة داخل الجمعية لانعدام التمويلات المالية الضرورية.

اعتماد الجمعية على التطوع في أغلب مشاريعها لا يمكنها من الحصول على خدمة ذات مستوى جيد للأعمال المطلوبة من الغير. حيث أن الضغط على الميزانية يجعل القائمين على الجمعية يلجؤون الى علاقاتهم الشخصية للحصول على العديد من الخدمات بصفة مجانية أو بالتكلفة. وهذا يؤدي حتما الى الحصول على خدمة ذات جودة محدودة.

الاقتصار على إدارة ضيقة للجمعية والقيام ببقية الأعمال من قبل المتطوعين يفقد الجمعية الكثير من النجاعة في العمل وفي وقت الإنجاز. فالاعتماد على العمل التطوعي لا يكون مكلفا ماديا ولكنه ينجر عنه تأخير كبير في آجال انجاز الأعمال.

2.4 التحديات القانونية

إن عدم وجود قانون ينظم الزكاة بتونس يمثل عائقا أساسيا لتنظيم جمع أموال الزكاة وصرفها وتوظيفها حسب المعايير الشرعية ومتطلبات المساهمة في التنمية والنهوض بالفئات الفقيرة. وقد أدى غياب مؤسسة الزكاة إلى تغييب هذه الفريضة في وسائل الإعلام وفي المجالات القانونية والدراسات والبرامج الاقتصادية. وقد تركز جزء كبير من نشاط الجمعية التونسية لعلوم الزكاة على التذكير بأهمية أموال الزكاة ودورها الاجتماعي التنموي.

ورغم اقتناع بعض الوزراء والمسؤولين وبعض النواب في مجلس نواب الشعب بأهمية إحداث مؤسسة الزكاة إلا أن التجاذبات السياسية والمصالح الحزبية حالت دون التفكير في بعث هذه المؤسسة. فالرفض السياسي من عديد الأحزاب اليسارية الفاعلة في سلطة القرار بتونس لتمرير قانون للزكاة يحول دون التقدم في مشروع انشاء هذه المؤسسة.

ويرى بعض المسؤولين والنواب أن بعث مؤسسة الزكاة يتناقض مع علمانية الدولة ومبدأ اللائكية الذي يؤمنون به فما فتئوا يحاولون تمرير قوانين تتعارض مع الشريعة الإسلامية مثل قوانين الإرث والأحوال الشخصية. وهؤلاء لهم دعم خارجي واضح وأجندة معروفة سخروا لها العديد من وسائل الإعلام والإعلاميين. وهذا كله جعل مجهودات الجمعية المتكررة تصطدم بجدار صد. لذا واصلنا العمل القاعدي والتحسيس ومازلنا نسعى بلا تهاون لسن قانون لبعث مؤسسة الزكاة.

واجهت العديد من الجمعيات الخيرية ذات النفس الإسلامي خلال السنوات القليلة الماضية تضيقات من قبل السلطات الحكومية رغم نشاطها في إطار المرسوم المنظم للجمعيات. وشملت هذه التضييقات خاصة جمع أموال الزكاة، حيث اعتبرت الحكومة أن قبول أموال الزكاة يخضع الى تراتيب الأمر العلي لسنة 1922 الذي يلزم الجمعية الحصول على ترخيص من رئاسة الحكومة محدود المدة والمبلغ قبل قبول أموال الزكاة.

ان عدم وجود إطار قانوني لجمع وتوزيع أموال الزكاة يجعل كل أموال الزكاة تقريبا تنفق في سد الحاجات الأساسية للفقراء والمساكين. وهذا ما يقضي على استعمال أموال الزكاة للتنمية الاقتصادية. فالزكاة اليوم في تونس لا تأثير لها لا على التشغيل ولا على التنمية الاقتصادية ولا على محاربة الفقر بإغناء الفقراء. وهذا يؤثر سلبيا على تطور أموال الزكاة في البلاد التونسية.

3.4 التحديات الادارية

رفض الإدارة التونسية لإنشاء مؤسسة مستقلة للزكاة بتونس نظرا لارتباطها بالإرادة السياسية وتأثرها بمناخ التجاذبات في هذه المرحلة من تاريخ تونس بعد 14 جانفي. وتعلل الإدارة هذا الرفض أيضا بصعوبة مجابهة مصاريف هذه المؤسسة في السنوات الأولى مع عدم التزام الدولة بخلاص المصاريف الإدارية والتجهيزات مع انعدام إلزامية جمع الزكاة.

ان أهم مورد لميزانية الدولة التونسية هي الموارد الجبائية، حيث تتجاوز السبعين بالمائة من الموارد الاجمالية وتتجاوز التسعين بالمائة من الموارد الذاتية. وتقوم الإدارة التونسية باعداد ميزانية سنوية تتضمن تكفل الدولة باعانة العائلات المعوزة ودعم المواد الأساسية والصحة والتعليم. وتعتبر الإدارة أن النظام الجبائي الحالي يحاول المحافظة على التوازنات العامة لميزانية الدولة. واعتماد الدولة على الجباية يجعل الإدارة التونسية تعتبر الزكاة منافسا للجباية، فيتولد عن ذلك تخوف الإدارة التونسية من احداث مؤسسة للزكاة لأنها قد تقلص من حجم الضرائب السنوية التي تجمعها الدولة وذلك لامكانية اقبال المواطنين على ايتاء الزكاة على حساب دفع الضرائب.

تمويل الجمعية ماليا من أعضائها فقط وعدم الحصول على تمويلات عمومية أو مؤسساتية يجعل إدارة الجمعية تتسم بالضعف لضعف مواردها المالية. وضعف الإدارة ينعكس مباشرة على تحقيق الأهداف المنشودة كلها لأن نشاط الجمعية يتطلب جهازا إداريا وموارد بشرية ذات كفاءة عالية.

4.4 التحديات المحاسبية (خدمة حساب الزكاة للجمهور)

يعتمد احتساب الزكاة على المحاسبة القانونية للشركات في عملية احتساب الزكاة. ونظرا لكثرة الضرائب في البلاد التونسية يعمد العديد من المزكين الى اعتماد محاسبة لا تدون كل العمليات التي قامت بها الشركة. فتكون الموازنات المقدمة لاحتساب الزكاة في الكثير من الحالات غير مطابقة للواقع المالي للمؤسسة. وهذا يؤثر على عملية احتساب الزكاة ويضفي صعوبات جديدة في تلك العملية. وباعتبار أن الجمعية تقوم باحتساب الزكاة للشركات المقبلة عليها طواعية، وحرصا منها على عودة هذه المؤسسات لاحتساب الزكاة في السنوات القادمة لا تثير الجمعية مناقشة قضية التهرب الضريبي الا مع الأشخاص الذين يتساءلون حول الموضوع.

وقع تهميش التقويم الهجري في البلاد التونسية منذ الاستقلال حتى أن اليوم لا نكاد نرى التقويم الهجري في وسائل اعلامنا المسموعة والمكتوبة والمرئية. فيعتمد المزكون السنة الميلادية دون اعتبار القيود التي وضعها العلماء للتخلي عن السنة الهجرية في احتساب الزكاة.

وتجد الجمعية صعوبات كبيرة في اقناع المزكين بالعودة الى السنة الهجرية لاحتساب الزكاة لمن لا يصح له اعتماد السنة الميلادية. ويعود ذلك الى تعود كل المجتمع على التأريخ بالتقويم الميلادي في كل شؤونهم الخاصة والعامة. فأصبح الالتجاء الى التقويم الميلادي عند احتساب الزكاة عادة في حين أنه رخصة فقط للمؤسسات التي لا يمكنها اتباع التقويم الهجري.

5.4 التحديات الإعلامية والتسويقية (خطاب الزكاة)

رغم حضور الجمعية كل أسبوع على موجات إذاعة الزيتونة للقران الكريم، فان ذلك يعتبر غير كافٍ للتعريف بفريضة الزكاة. ولكن المشهد الاعلامي الخاص تتحكم فيه قنوات لا تهتم بالشأن الديني، فهي لا تفتح المجال للجمعية لتقديم مادة إعلامية يمكن من خلالها الوصول الى المشاهدين الذين لا يتابعون الإذاعات الدينية بانتظام. كما أن المؤسسة الوطنية للتلفزة التونسية تسيطر عليها مجموعات لا تفسح المجال للقائمين على الشأن الديني لتبليغ رسالاتهم.

ان قلة الوعي بدور الزكاة وبثقافة الزكاة باعتبارها ركنا أساسيا في المنظومة الاقتصادية يحتم على الجمعية التواجد بكثرة على الساحة الإعلامية لإعلام الناس بواجباتهم الدينية وإظهار نتائج تجميع أموال الزكاة لصرفها في مصارفها بطريقة علمية حتى تؤدي دورها الاقتصادي المنشود من التنمية ومحاربة الفقر وتشغيل الشباب.

تعتبر اللغة الفرنسية مهيمنة على التعليم في البلاد التونسية حتى على حساب اللغة العربية. فنجد أن أغلب الناس متأثرين باللغة الفرنسية حتى في معاملاتهم اليومية ويجدون صعوبة في تلقي المعلومات العلمية باللغة العربية ولا يعرفون المصطلحات المحاسبية الا باللغة الفرنسية. وبالتالي يجد المتحدث عن الزكاة نفسه محتاجا لتفسير المصطلحات المحاسبية العربية وترجمتها الى المصطلحات الفرنسية المستعملة يوميا من عامة الناس قبل تفسير معالجتها الزكوية. وأما عن مصطلحات الزكاة، فانه يكررها المئات من المرات على مسامع المزكي دون تمكنه من تكرارها، فضلا عن فهمها فهما دقيقا.

6.4 تحديات ثقة الجمهور

يعتبر الإرث السيئ في تعامل الشعب التونسي مع صندوق التضامن الوطني 26-26 الذي أنشأه الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي بتونس عائقا كبيرا أمام كل عمل خيري يرمي الى جمع الأموال في تونس. حيث أن الفساد الذي نخر هذه المؤسسة هز ثقة التونسيين في الحوكمة الرشيدة للتصرف في الأموال المجمعة للمسائل الخيرية.

ان المذهب السائد في كل البلاد التونسية هو المذهب المالكي الذي لا يزال سنده متصلا في هذه البلاد، وأغلب المهتمين بالشأن الديني ليس لديهم اطلاع كبير على بقية المذاهب الفقهية والفتاوى المعاصرة للزكاة. وتعتمد الجمعية المذهب المالكي في احتساب الزكاة تماشيا مع الوضعية الحالية بالبلاد التونسية حتى تحافظ على وحدة الشعب المذهبية. وهذا يجعل الجمعية تحظى بالتقدير من كل المهتمين بالشأن الديني. ولكن في بعض المسائل الفقهية قد تعتمد الجمعية آراء فقهية مخالفة للمذهب المالكي، فيمثل هذا التوجه تحديا خاصا للجمعية لانتقادها من جملة من الشيوخ ذوي الصيت بالبلاد التونسية.

تسعى الجمعية لبعث مؤسسة للزكاة بالبلاد التونسية ولكنها في نفس الوقت تتخوف من مستقبل هذه المؤسسة عند احداثها. حيث أن انعدام التجربة في إدارة مؤسسة الزكاة واحتمال سوء التصرف الشرعي في أموال الزكاة الناتج عن قلة الخبرة قد يفقدان ثقة المزكين في

هذه المؤسسة الحديثة. وفقد الثقة في المؤسسة في بداية نشاطها يجعلها تندثر سريعا وتصبح إعادة احيائها من جديد أصعب من انشائها أول مرة.

الخاتمة

وفي الأخير، تلتزم جمعيتنا بأن تكون دوما محايدة وبعيدة عن كل التجاذبات السياسية، ومرجعا علميا وتوعويا في فقه الزكاة، وهيكلا مختصا في احتساب الزكاة للمؤسسات والأفراد، وطرفا فاعلا في الحصص التحسيسية المتعلقة بالزكاة رغم كل التحديات التي تواجهها. وإثر نتائج انتخابات سنة 2019، قد تكون هناك فرصة جديدة لإحداث مؤسسة وطنية للزكاة خلال الفترة النيابية القادمة.